

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الـ 45
البند 4 - المناقشة العامة
مداخلة شفوية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
25 سبتمبر 2020

ألقاها: جبرمي سميث

شكرًا سيدتي الرئيسة،

في مصر، تم الزج بعشرات الآلاف من المواطنين، بما في ذلك عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان، في السجن، حيث يتعرضوا للتعذيب والإخفاء القسري. أما هؤلاء الذين هم خارج السجن، يقاتلون من أجل العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، يواجهوا وإبلاً مستمرًا من الهجمات، بما في ذلك الخطف والضرب وحبس أقاربهم.

لقد دأب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والعديد من المنظمات الحقوقية على التحذير من أن الحكومة المصرية تسعى إلى "استئصال" الحركة الحقوقية المصرية. واليوم أصبح تحذيرنا أمرًا واقعيًا بشكل جلي.

الليبراليون، والاشتراكيون، والإسلاميون، والصحفيون المستقلون، والنشطاء والمحامون الحقوقيون، والنوبيون، والأقباط، ومجتمع الميم، ومرشحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بل حتى الأطباء، الذين انتقدوا كيفية تعامل الحكومة مع جائحة كوفيد-19 -ألقي بهم في السجن بتهمة تتعلق بالإرهاب بعد القبض عليهم بسبب تقارير الأمن الوطني الملفقة.

في سبتمبر 2019، شهدت مصر موجة من الاحتجاجات المحدودة دعت لإسقاط الرئيس السيسي؛ نتيجة للسخط واسع النطاق بسبب الفساد المستشري وعدم المساواة وتزايد مستويات الإحباط الاقتصادي. وقد تبع ذلك حملة قمع واسعة ضد المواطنين في جميع أرجاء البلاد - حيث ألقي القبض على ما يزيد عن 4400 مصريًا من مختلف المهن والطبقات الاجتماعية (ولكن أغلبهم من الطبقة العاملة) في 25 محافظة مصرية من إجمالي 28 محافظة. كما تعرض ما لا يقل عن 400 شخصًا إلى الإخفاء القسري. ولا يزال ما يربو على 1000 شخصًا قيد الحبس الاحتياطي، وقد تم اتهام معظمهم بـ "الانتماء لجماعة إرهابية أو الإضرار بالأمن القومي".

وبينما نحن نتحدث الآن، تتدلع مزيد من الاحتجاجات في المناطق الريفية وضواحي المدن المصرية؛ وهو ما نجم عنه حملة قمع جديدة. إنه الوقت المناسب لوقوف أولئك الراغبين في مصر مستقرة ومزدهرة في مواجهة هذه السياسات الوحشية وإدانتها.

شكرًا جزيلاً،